المحاضرة الرابعة عشر -14-

أهداف المحاضرة:

التعرف على الجزء الثاني من آليات سياسة الدفاع الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة لمواجهة الأخطار والتهديدات على الاقتصاد الوطني: سياسة الحوافز الاقتصادية

عناصر الدرس:

- آليات الدفاع الاقتصادي للجزائر من أجل حماية الاقتصاد الوطني:

* سياسة الحوافز الاقتصادية.

* شرح مخطط يضم آليات الدفاع الاقتصادي للجزائر.

ب- الحوافز الاقتصادية Economic incentives

تقوم الحوافز الاقتصادية -على النقيض من نمط التوجيه والسيطرة- بتقديم مكافآت أو فرض غرامات على الأعوان الاقتصاديين حتى يفعلوا و/أو لا يفعلوا الأمور التي يرى المنظّم أنّها تخدم أو لا تخدم الصالح العام، فبدلاً من مراقبة نشاط العون الاقتصادي وإملاء عليه ما يجب وما لا يجب أن يقوم به، يمكن للمنظّم أن يقدّم مكافأة على السلوك الجيّد، وغرامة مرتفعة على السلوك غير الجيّد، حيث يشيع استخدام هذا النموذج في الدول المتقدمة، والذي يتوافق مع ميكانيزمات اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية، وله عدّة مزايا مقارنة بنمط التوجيه والسيطرة، لا سيما فيما يتعلّق بمتطلباته من المعلومات، والتي تعدّ قليلة مقارنة بالمتطلّبات الهائلة في نموذج التوجيه والسيطرة، وهو ما يعني قليلا من الجهد ومن التكاليف[100].

يظهر هذا النمط في حالة الجزائر ضمن بعض المجالات الاقتصادية وعلى رأسها الاستثمار، إذ أنّ الدولة تبذل جهودًا كبيرة في تشجيع الاستثمار المحلّي، كما تسعى جاهدةً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تقرّه المنظومة القانونية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في هذا المجال، نذكر منها قانون الاستثمار، قوانين المالية السنوية والتكميلية، حيث تتلخّص مضامينها في المزايا الجبائية وشبه الجبائية والجمركية، وخفض بعض الشروط كقاعدة 51/49 في الآونة الأخيرة، وإزالة العوائق الإدارية لفائدة المستثمرين في مختلف الميادين الاقتصادية الصناعية والفلاحية

---

[100] – شارلس كولستاد، المرجع السابق، ص ص 256-270.

والسياحية، فضلا عن دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سعت الحكومة خلال عام 2016 إلى إصدار سندات دين عمومية (الاقتراض الداخلي) من أجل تجميع مصادر تمويل جديدة بعد الصدمة التي خلّفها هبوط أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وهي إجراءات تحفيزية للاقتصاد الوطني لتدعيم موارد الخزينة العمومية وتخفيف حدّة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

يطرح قانون المالية لعام 2016 سياسة مالية لترشيد النفقات العمومية، ودعم إيرادات الخزينة لتخفيف العجز المالي، من خلال فرض ضرائب جديدة والرفع من ضرائب أخرى، لا سيما فيما يتعلّق بالمنتجات المستوردة كالسيارات والموارد الطاقوية[101]، كالبنزين والمازوت والكهرباء، ورفع بعض الرسوم الجبائية الأخرى، كقسيمة السيارات، وهي إجراءات للحدّ من ارتفاع الأسعار في العموم، وقد كان من أهدافها محاولة التأثير في الطلب الكلّي مقابل العرض الكلّي، وتخفيف معدلات التضخم وعجز الميزانية، ناهيك عن محاولة دعم قيمة العملة الوطنية والحدّ من تآكل احتياطي الصرف، وهو نفس المسار والمبتغى الذي تطرحه الحكومة في مشروع قانون المالية للعام المقبل.

وضمن سياق آخر، وظّفت الجزائر دبلوماسيتها في المجال الطاقوي من أجل السعي للتأثير في أسعار النفط، من خلال حث الدول المنتجة على خفض إنتاج البترول، على غرار ما تُوّج به اجتماع الجزائر للدول المنتجة للنفط، والذي عقد على هامش منتدى الطاقة الدولي أيام 26، 27 و28 سبتمبر 2016، والذي ساهم

---

[101] – حفيظ صواليلي، الخبر يوم 23 أكتوبر 2015، المرجع السابق.

في ارتفاع نسبي للأسعار، فضلا عن النجاح الآخر الذي حقّقه اجتماع وهران عام 2008 ضمن هذا السياق[102].

كلّ هذه التدابير وغيرها التي اتخذتها الحكومة الجزائرية كأدوات تنظيمية للتدخّل المباشر وغير المباشر في الاقتصاد تدخل في صميم استراتيجية الدفاع الاقتصادي لحماية الاقتصاد الوطني من مختلف المخاطر والتهديدات، يضاف لها سلسلة القوانين الأخرى لتعزيز آليات الدفاع الاقتصادي وحماية المصالح الحيوية، كقانون رقم 06-01 المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته، قانون العقوبات، قانون مكافحة التهريب، قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، فضلاً عن الجهود التي تبذلها الدولة ومختلف أجهزتها من أجل تعزيز وحماية الأمن القومي للبلاد، وعلى رأسه الأمن والدفاع الاقتصاديين.

غير أنّ التداخل والتشابك الكبيرين الذي تشكّله مختلف التهديدات والتحديّات على الأمن الاقتصادي للبلاد، يبرز صعوبة موقف الجزائر في مواجهة تلك الرهانات، حيث تبقى استراتيجية الحكومة للدفاع الاقتصادي متذبذبة وآليات مواجهة الأزمات محدودة ولا تحقّق النجاعة الكافية، ممّا يستلزم أن تكون هذه الاستراتيجية والسياسات العمومية المنبثقة عنها أكثر انسجامًا وتوافقًا بغية حماية الاقتصاد الوطني والدفاع عن المصالح الحيوية المرتبطة به، في ظلّ عدم المساس بقواعد وأسس اقتصاد السوق القائم على الحرية الاقتصادية.

---

[102] – عبد الحليم .ع ووهيبة .ح، «*نجاح تاريخي لاجتماع "أوبك" .. الدبلوماسية الجزائرية تثبت علو كعبها مجددا*»، يومية **الجمهورية** (الجزائر)، عدد: 947، 1 أكتوبر 2016، ص3.

مخطط يوضح مجموع آليات السياسة الاقتصادية التنموية؛ عملها وأهدافها